

Distr.
LIMITED

A/CONF.191/L.17
19 May 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
بروكسل، بلجيكا، ١٤-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١

جلسة مواضيعية تفاعلية

تنمية الموارد البشرية والعمالة

توفير العمل اللائق من أجل الحد من الفقر: برنامج للتنمية
في أقل البلدان نموا

ملخص من إعداد أمانة المؤتمر

١ - نظم مكتب العمل الدولي، بوصفه وكالة رائدة، جلسة مواضيعية بشأن تنمية الموارد البشرية والعمالة. وتماشيا مع الطابع الثلاثي للمكتب، شملت الجلسة عروضاً من الحكومات والعمال وأرباب العمل. وقدم ممثلو المجموعات الثلاث والمانحين والوكالات الدولية ما مجموعه ٢٧ عرضاً. ونظمت الجلسة حول ثلاث قضايا: دور تنمية الموارد البشرية في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية وتمكين الفقراء؛ ودور توفير فرص العمل في الحد من الفقر؛ ومسائل رئيسية في السياسة الرامية إلى توفير عمل لائق للجميع.

دور تنمية الموارد البشرية في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية وتمكين الفقراء

٢ - من المعترف به على نطاق واسع أن تراكم واستخدام رأس المال البشري هو شرط أساسي لتحقيق نمو اقتصادي مطرد. والعمالة هي أكثر الآليات فعالية للحد من الفقر. وتعطي خصائص العمالة في أقل البلدان نموا لمحة عامة جيدة عن المشاكل التي تواجهها هذه البلدان في سعيها إلى تحقيق أهدافها الإنمائية، من حيث إن قوتها العاملة

تشكل في آن واحد رصيذا وعائقا للتنمية المستدامة. وأبدي رأي مفاده أن الموارد البشرية هي الرصيد الرئيسي بيد أقل البلدان نموا للحد من الفقر.

٣- وذكر خلال النقاش أن السياسات ينبغي أن تراعي السمات البنوية التي تنفرد بها أسواق العمل في أقل البلدان نموا. أولا، تستأثر الزراعة التقليدية والإنتاجية المتدنية في القطاع غير النظامي من الاقتصاد بنصيب مرتفع للغاية من مجموع العمالة (نحو ٨٠ إلى ٩٠ في المائة). ثانيا، يعوق التفاوت في توزيع الأراضي توفير فرص العمل. ثالثا، يزاول عدد مرتفع جدا من الناس أعمالا حرة. وهذه الملامح مجتمعة تعطي صورة عن العمالة تتسم بتدني الإنتاجية وتدني عائد اليد العاملة.

٤- كما تعاني أقل البلدان نموا مشاكل في مجالات غير مجال بنية العمالة، وهي مشاكل تؤثر في قدرتها على الوفاء بأهدافها الإنمائية، كما يتبين من ارتفاع معدل النمو السكاني والمشاكل الصحية مثل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ولهذه المشاكل أثر مباشر في الجهود المبذولة لخفض نسبة البطالة والحد من الفقر.

دور توفير فرص العمل في الحد من الفقر

٥- لا بد لاقتصادات أقل البلدان نموا من تحقيق النمو المستدام إذا كانت تنشُد الحد من الفقر عن طريق توفير العمل اللائق. فالنمو الاقتصادي شرط ضروري لزيادة العمالة والحد من الفقر. إلا أن المناقشات أيدت أيضا الرأي القائل إن النمو الاقتصادي وسيلة للتنمية البشرية لا غاية في ذاتها. ومن المهم الأخذ بمفهوم جامع للتنمية يشمل بعدا محددًا من أبعاد النمو هو العمالة. ويمكن أن يكون النمو الاقتصادي قائما على كثافة استخدام العمالة في أقل البلدان نموا إذا توافر لديها نظام مناسب من الحوافز والمؤسسات.

٦- ويتسم الحد من الفقر عن طريق توفير العمل اللائق بعدد من الأشكال والمصادر والأبعاد المختلفة. وتزداد رفاهية الفقراء إذا تحققت ما يلي: '١' زيادة العمالة المأجورة؛ '٢' زيادة الأجور الحقيقية؛ '٣' زيادة مزاوله الفقراء لأعمال حرة؛ '٤' زيادة إنتاجية الأعمال الحرة التي يزاولها الفقراء؛ '٥' زيادة معدلات التبادل التجاري لإنتاج الأعمال الحرة التي يزاولها الفقراء أو الدخل من العمالة.

٧- إلا أنه ينبغي إدراج هذه النتائج في استراتيجية للحد من الفقر تشمل الحقوق الأساسية، وتوفير الضمان الاجتماعي غير الرسمي أو الرسمي، والتمثيل، والمؤسسات الاجتماعية. ويكفل التنظيم والحوار التمثيل وكثيرا ما يفضي إلى التمتع بحريات أخرى. بيد أن نظم الضمان الاجتماعي التي تشكل جزءا من نظام العمالة المأجورة تكاد تكون غير ممكنة في أقل البلدان نموا. ولا بد من إيجاد خطط مبتكرة لتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء ولا سيما في القطاع غير النظامي من الاقتصاد.

المجالات الرئيسية ذات الأولوية

٨- إذا أريد النجاح في توفير فرص العمل لأجل الحد من الفقر فلا بد من اعتماد استراتيجية تحقق نموا سريعا قائما على كثافة استخدام اليد العاملة، وهي استراتيجية تمكن الناس من حرية اختيار أعمال منتجة ومجزية ولائقة.

٩- ويمكن أن تشمل هذه الاستراتيجية العناصر التالية:

- تحقيق معدل نمو مرتفع يستوعب اليد العاملة؛
 - تشجيع الفقراء على مزاولة أعمال حرة بتحويلهم إلى منظمي مشاريع منتجة؛
 - زيادة إنتاجية الفقراء الذين يزاولون عملا مأجورا أو عملا حرا؛
 - ضمان معدلات تبادل تجاري مواتية لمنتجات اليد العاملة الفقيرة؛
 - توفير فرص عمل مصممة خصيصا للأسر التي لا تتمتع بظروف عمل مواتية؛
 - وضع نظام لتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة ولا سيما النساء والشباب والأطفال.
- ١٠- وينبغي وضع هذه الاستراتيجيات وتنفيذها في إطار من الشراكة بين أقل البلدان نموا والبلدان المانحة والمنظمات الدولية. ويمكن أن يشمل هذا الإطار ما يلي:

- توفير المساعدة التقنية لتعزيز القدرات الوطنية وتحسين نوعية التكامل الاقتصادي الدولي؛
- وضع استراتيجيات لتوفير العمل اللائق؛
- استخدام الهجرة كقوة للحد من الفقر؛
- إنشاء شراكات لإحراز التقدم الاجتماعي؛
- تحسين نوعية البحث.

١١- ولا ينبغي تنفيذ استراتيجية سليمة وعملية لتوفير فرص العمل ودفع عجلة النمو الاقتصادي بمعزل عن غيرها. فهي الاستراتيجية ليست سوى عنصر واحد في استراتيجية إنمائية شاملة متسقة تتطلب أطرا سياسية واقتصادية وقانونية مناسبة بما في ذلك: السلام، والحكم السديد، والوصول إلى الأسواق، وتخفيف عبء الديون،

٣٠ الحوار الاجتماعي: الهدف الرئيسي هو ضمان اشتراك الشركاء الاجتماعيين (العمال وأرباب العمل) ووزارات العمل اشتراكا كاملا في تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية للحد من الفقر في أقل البلدان نموا، وضمان إدراج برامج العمالة وتوفير العمل اللائق في هذه الاستراتيجيات. ويستدعي ذلك تعزيز قدرات الشركاء الاجتماعيين، خاصة عن طريق التدريب، بغية تمكينهم من المشاركة الكاملة في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية. والحوار الاجتماعي هو أجمع سبيل إلى ضمان التحكم باستراتيجيات الحد من الفقر ولا سيما في إطار ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي يضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٤٠ الفئات الضعيفة: تستهدف هذه الفئة بوجه خاص الأطفال العاملين الذين يتعرضون لأبشع أشكال الاستغلال، والعاملين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، مع التركيز على منع الإقصاء الاجتماعي ومكافحته.

— — — — —